اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 24-01-2010 رقم العـدد: 15856 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 164 رقم القصاصة: 1

اقتصاديون: المملكة أصبحت دولة جاذبة للاستثمارات

أجمع عدد من الاقتصاديين على المكاسب الكبرى التي يحققها منتدى التنافسية للاقتصاد السعودي وبينوا أن نجاح هذا المنتدى يدل على أن المملكة خطت خطوات جيدة على طريق تطوير وتحسين مستويات تنافسية بيئة الاستثمار، ونجحت هذه الجهود في السنوات الأخيرة من جعل المملكة تتبوأ مكانة متقدمة في ترتيبها في مجال التنافسية الاستثمارية على المستوى الدولي، وذلك من خلال خطة طموحة وجه بتنفيذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله إيمانا منه بأهمية تحسين البيئة الاستثمارية، من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتساهم في تحقيق النهضة الصناعية والإدارية وتوطين التقنيات الحديثة في هذا المجال، انطلاقا من قناعة مفادها ضرورة البحث عن قنوات جديدة لتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على البترول كمصدر أساسي وحيد للدخل.

في البدء بين رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض الشيخ عبد الرحمن بن علي الجريسي أن على مركز التنافسية الوطني المنبثق عن الهيئة العامة للاستثمار مسؤولية تنسيق الجهود الرامية لتحسين تنافسية البيئة الاستثمارية للمملكة والارتقاء بها لتصل إلى مصاف أفضل عشرة مراكز في العالم، من خلال خطة طموحة وضعها المركز لبلوغ هذا الهدف، ويتم تطبيق الخطة على أرض الواقع بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة لترجمة رسالة الهيئة نحو إنشاء بيئة عمل صحية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، واستطاع المركز أن يحقق تقدما بارزا في جهود تطوير البيئة التنافسية للمملكة.

وأضاف أن من الخطوات التي ستدفع جهود المملكة نحو المزيد من التنافسية في بيئتها الاستثمارية تبني خادم الحرمين الشريفين للاستراتيجية الطموحة لبناء منظومة ضخمة من المدن الاقتصادية العملاقة تشكل نقلة نوعية لتطوير البيئة الاستثمارية في المملكة، خصوصا أنها تعتمد على آليات غاية في التطور والمرونة في الاستثمار البعيد عن التعقيدات البيروقراطية والمعوقة للاستثمار.

ولا يخفى أن هذه المدن الاقتصادية تحمل مستقبلا استثماريا واقتصاديا مشرقا للمملكة وللأجيال القادمة، حيث ستفتح الباب واسعا أمام استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمشتركة في هذه المدن وبالياتٍ بعيدة عن البيروقراطية، مستفيدة من التجارب العالمية في هذا المجال، وكانت الدولة قد اتجهت قبل ذلك لخطوات حيوية تستهدف تصحيح البيئة الاستثمارية في المملكة، تمثلت في تأسيس الهيئة العامة للاستثمار نفسها، وعهدت إليها بالسير الحثيث من أجل تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في المملكة، وتطوير الأنظمة وتنقيتها من التعقيدات.

ثم جاءت المبادرة المتميزة الأخيرة لتعضيد كل هذه الجهود، عبر تبني الهيئة العامة للاستثمار في عام ٢٠٠٦م تأسيس منتدى التنافسية الدولي، ليصبح لقاء سنويا يستقطب كبار أصحاب الأعمال والقادة

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 24-01-2010 رقم العـدد: 15856 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 164 رقم القصاصة: 2

السياسيين ونخبة من المفكرين من جميع دول العالم، لاستعراض وبحث القضايا المتعلقة بتنافسية الاقتصاديات العالمية ومنها اقتصادنا الوطني، مثل بيئة الأعمال والتجارة الدولية، التنمية المستدامة، البيئة وتطوير الموارد البشرية، والابتكار والعولمة، إضافة إلى مواضيع الاقتصاد الكلي والجزئي التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالتنافسية.

ونجح المنتدى بالفعل منذ انطلاقته في عام ٢٠٠٦ في تعزيز جهود المملكة في رفع مستوى الوعي والاهتمام بالارتقاء بمعدلات التنافسية على النطاق العالمي، وكان المنتدى الذي يتخذ من الرياض مقرا دائما له قد عقد دورته الأولى تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، وتميز باستضافة شخصية عالمية كانت لها بصماتها في تطوير مسيرة تطوير تكنولوجيا المعلومات في العالم وهو بيل جيتس رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت العالمية، ليكون متحدثا رئيسيا في المنتدى المستثمرين عموما، وذلك عند البدء في وضع خططهم المستقبلية للأسواق المستهدفة باستثماراتهم ؟ و هذا السؤال بحد ذاته يشير إشارة واضحة إلى أن بيئة الاستثمار في السوق المحلية توجد بها العديد من الميزات التنافسية التي تجعل منها بيئة ليس صالحة للاستثمار فحسب، بل وجاذبة في نفس الوقت، و لو أن تلك البيئة لم تكن كذلك، لما كانت من أولويات أولئك المستثمرين، وهذا كما ذكرت يعتبر مؤشرا مهما بحد ذاته على مدى جاذبية وتنافسية السوق المحلية للاستثمارات بكافة أنواعها، وخصوصا في القطاعات التي تمتلك فيها المملكة ميزا نسبية. ومما يؤكد أيضا على تنافسية السوق المحلية حاليا وبالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، الدراسات الفعلية للسوق السعودية والتي وقدرته على توسيع قاعدته الإنتاجية، وتوافر الفرص الاستثمارية الواعدة ذات الميز النسبية. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر التحديث والتطوير لبيئة الاستثمار المحلية، والمواكبة لمتطلبات الاستثمارات المتنامية، لذلك أستطيع أن أقول هنا، بل وأؤكد على أن التحديث والتطوير لبيئة الاستثمار المحلية أصبح سمة ملازمة لها، و أعتقد أن هذا هو التحدي، بمعنى آخر هو كيف أستطيع أن أكون محط أنظار رؤوس المال العالمية، وبشكل دائم، ومواكبا لتطلعاتها وذلك لكي أكون دائما من ضمن أولوياتها لذلك و لمواجهة ذلك التحدي اتخذت المملكة العديد من الإصلاحات كخطوة تطويرية لتحسين بيئة الاستثمار، وتحديدا خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث أقرت أكثر من ١٥٢ إجراء ونظاما ذات صلة مباشرة بالاستثمار مما حسن من تصنيفها في العديد من التقارير الدولية ذات العلاقة بتنافسية بيئة أداء الأعمال،

عبد الرحمن الجريسي

فضل البوعينين

طلعت حافظ

فايز الحبيل

المنتدى يواصل خطواته نحو تحقيق أهدافه

الذي تركز حول تقنية المعلومات كمحفز للتنافسية، وحضره أكثر من ألف شخصية ما بين مسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال وسيدات أعمال.

من جهته أوضح الأستاذ فائز العتيبي أنه قبل الحديث عن تنافسية بيئة الاستثمار في المملكة، يجدر بنا أولا أن نطرح سؤالا مهما وذلك للتعرف على واقع تلك البيئة الاستثمارية ومدى تنافسيتها، والسؤال المطروح هنا هو، لماذا المملكة أو بمعنى أدق سوق المملكة يدخل ضمن أولويات قامت بها العديد من الجهات المتخصصة، والتي من أهمها حاليا بالطبع مركز التنافسية الوطني، والتي تؤكد جميعها على أن المملكة من أكثر الدول المؤهلة لجذب المزيد من الاستثمارات، والقادرة على تحقيق نمو اقتصادي إيجابي رغم الأزمة المالية العالمية تلك، وخصوصا إذا ماتم مقارنتها بالعديد من الدول المماثلة للمملكة إقليميا وعالميا، والسبب بالطبع في ذلك و كما تشير أغلب تلك الدراسات إلى تزايد نمو حجم اقتصاد المملكة ونتيجة لذلك فقد صنف أكثر من تقرير المملكة ضمن أكثر الدول التي قامت بإجراء تعديلات وتطوير لأنظمتها الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة.

الخبير الاقتصادي فضل بن سعد البوعينين بين أن الدول لم تعد تعتمد في تنمية اقتصاداتها على مواردها المالية الخاصة، بل باتت تتسابق لجذب الاستثمارات الأجنبية المتنوعة وتوظيفها التوظيف الأمثل لتحقيق التنمية، وتنويع مصادر الدخل، وخلق الوظائف لمواجهة

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 24-01-2010 رقم العـدد: 15856 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 164 رقم القصاصة: 3

الطلب المتنامي الناتج عن النمو السكاني الكبير. وفي سبيل ذلك تجتهد الحكومات لتطوير قدرتها التنافسية مقارنة بالدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية، والأنظمة التجارية، والتشريعات القانونية إضافة إلى بعض المزايا الخاصة المتعلقة بتكاليف الإنتاج والامتيازات الضريبية، والحرية التجارية. وأكد البوعينين أن تحسين بيئة الاستثمار بات مطلبا ملحا للحصول على مراكز متقدمة في سلم التنافسية العالمية. هناك أكثر من ٣٠٠ مؤشر تفصيلي يتم اتباعها لقياس جاذبية الدول الاستثمارية، وهو ما تحرص عليه المملكة لتحقيق هدفها في الوصول إلى المراكز العشرة الأولى بنهاية العام ٢٠١٠. المملكة أقرت الكثير من الإجراءات النظامية لتحسين بيئة الاستثمار ما ساعدها على تحسين مركزها التصنيفي واحتلالها المركز ١٣ عالميا، وحققت المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط. المملكة نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية، وكانت ضمن الدول الأكثر جذبا للاستثمارات العالمية.

وحول جهود الدولة في تحسين البيئة الاستثمارية بين المستشار والكاتب الاقتصادي طلعت بن زكي حافظ أن المملكة قد بذلت في الماضي ولا تزال جهودا كبيرة لتحسين بيئتها الاستثمارية وجعلها بيئة أكثر جاذبية وقدرة على التعامل مع التنافسية العالمية، مما تطلب تعديل العديد من القوانين والتشريعات الاستثمارية القائمة، بالإضافة إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة، التي حققت جميعها، للمملكة مركزا تنافسيا متقدما على مستوى العالم، ساهم بفاعلية قصوى في نمو حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتوطين الاستثمارات المحلية على حد سواء، مما انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن بالشكل المنشود.

مؤكد أن المزايا التنافسية للمملكة وغيرها، أهلتها لأن تكون من بين الدول الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم، وتوطين الاستثمارات المحلية، ومن هذا المنطلق، دأبت الحكومة السعودية، على التحسين من البيئة الاستثمارية المحلية، من خلال تطوير العديد من القوانين والتشريعات والتنظيمات، التي لها ارتباط مباشر بجذب الاستثمارات وتنميتها، ورسمت تبعا لذلك لنفسها استراتيجية استثمارية، حددت من خلالها، ثلاثة أهداف رئيسية وهي: ١- أن تصبح المملكة عاصمة عالمية للطاقة. ٢. أن تكون المملكة مركز نشاط للنقل والخدمات اللوجستية بين الشرق والغرب. ٣. أن تحدث تحولا في صناعاتها القائمة على المعرفة مثل الرعاية الصحية وعلوم الحياة والتعليم وتقنية المعلومات.

تنفيذا لتلك الأهداف الاستراتيجية، تطلب من المملكة أن تضع نصب عينها تحديا كبيرا، وهو أن تصبح أحد الاقتصادات العشر الأول على مستوى العالم الأكثر تنافسية على جذب الاستثمارات، وذلك خلال العام الجاري ٢٠١٠، وبدأت تبعا لذلك تحشد طاقاتها منذ عام ٢٠٠٦ في تهيئة البيئة الاستثمارية المحلية، لترتقي إلى تحقيق هذا الطموح، من خلال تطوير بيئة الأعمال، والعمل على خلق مناخ استثماري يتميز بالابتكار والتنافسية.